Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

فقال: «فُويق الأرض» أي: فوق الأرض بقليل.

وقد عيب على امرىء القيس قوله:

لهـا ذنبٌ مثـلُ ذيل العـروسِ تسـدّ به فرجـهـا من دُبُـرْ

وما أرى العيب لحق امرأ القيس في هذا؛ لأنّ العروس إذا كانت تَسْحبُ ذيلها، وكان ذنب الفرس إذا مسّ الأرض فهو عيب؛ فليس ينكر أن يشبه الذنب به إن لم يبلغ أنْ يمسّ الأرض؛ لأنّ الشيء إنما يُشبّه بالشيء إذا قَرُب منه، أو دنا من معناه، فإذا أشبهه في أكثر أحواله فقد صحّ التشبيه، ولاقَ به، ولأن امرأ القيس لم يقصد طولَ الذنب أنْ يُشبهه بطول ذيْل العروس فقط، وإنّما أراد السبوغ والكثرة والكثافة[٢٨].

فهل يستطيع باحث، أو دارس، أو ناقد، أو أديب، أن يوجّه ويشرح ويعترض، ويخطّىء، ويصحح. لولا هذه الفروق في البلاغة؟.

هذا ميدان فسيح، وعدة للدراسات والمقارنات.

ويتفرع عن هذه الفروق في البلاغة، معنى الخبر وما يتحقق به الإسناد، وفي ذلك يقول عبد القاهر الجرجاني: اعلم أنّ معاني الكلام كلها معانٍ لا تُتصوّر إلّا فيما بين شيئين، والأصْل والأوّل هو «الخبر»، وإذا أحكمت العلم بهذا المعنى فيه عرفته في الجميع.

ومن الثابت في العقول والقائم في النفوس، أنه لا يكون خبرٌ حتى يكون مُخْبَر به، ومُخْبر عنه، لأنّه ينقسم إلى «إثبات»، و «نفْي»، و «الإثبات» يقتضي مُثْبتاً ومُثْبتاً له، و «النفْي» يقتضي منفياً ومنفياً عنه. فلو حاولت أن تتصوَّر إثبات معْنىً أو نفْيَه، من غير أنْ يكون هناك مُثْبتٌ له ومنْفي عنه، حاولت ما لا يصحّ في عَقل، ولا يقع في وهْم، من أجل ذلك امتنع أن يكون لك قَصْد إلى فِعْل من غير أنْ تُريد إسناده إلى شيء[٢٩].

---

٢٨ ـ الموازنة: الحسن بن بشر الآمدي (ـ ٣٧٠ هـ)، ص ٣١٣، تحقيق / محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ١٩٥٤م.

٢٩ ـ دلائل الإعجاز: ص ٥٤١.